دور الحرب الاقتصادية في حماية الأمن الاقتصادي

The Role of Economic Warfare in the Protection of Economic Security

أ. بن زين إسمهان

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

Isma.benzine@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2019/02/13 تاريخ القبول: 2019/11/22

الملخص: تتميز المرحلة التي يعيشها العالم حاليا بالاعتماد على المعلومات، و التي تتميز بسرعة استهلاكها في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة، مما دفع دول العالم خاصة الصناعية منها الدخول في صراعات للحفاظ على المعلومة وكذا فعاليتها وأمنها معتمدة على أساليب اقتصادية بعدما كانت تعتمد على القوة العسكرية فقط وبروز مفهوم الحروب الاقتصادية من أجل الهيمنة على مصادر الطاقة والحفاظ على ريادتها الاقتصادية سعيا منها في ضمان أمنها الاقتصادي. خلال هذه الورقة البحثية سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة هل يمكن استخدام الحرب الاقتصادية من أجل حماية الأمن الاقتصادي؟ من خلال استعراض المفاهيم والمرتكزات الأدبية المتعلقة بالأمن الاقتصادي، الحرب الاقتصادية، بمختلف أدواتها وأنواعها وكيف استطاعت بعض الدول استغلالها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وبالتالي المحافظة على أمنها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي، الحرب الاقتصادية، القوة الاقتصادية، التجسس الاقتصادي، المعلومة الاستراتيجية.

Abstract : The current stage of the world is characterized by information-based information, which is characterized by rapid consumption in light of the current technological developments, which led the countries of the world, especially the industrial ones, to enter into conflicts to preserve the information and its effectiveness and security based on economic methods after relying on military strength only and the emergence of the concept of wars To maintain its economic leadership in order to ensure its economic security. Through this paper, we will rely on a descriptive and analytical approach to the question of whether economic warfare can be used to protect economic security. Through the review of concepts and literary elements related to economic security, economic war, various tools and types and how some countries were able to exploit them to achieve their economic objectives and thus maintain economic security.

Key Words: Economic security, Economic warfare, Economic power, Economic espionage, Strategic Information.

JEL Classification : H56.

*مرسل المقال: بن زين إسمهان (isma.benzine@yahoo.com).

مقدمة:

إن التطورات التي عرفتها دول العالم الواجد والعشرين، بحيث دخل العالم عصرا جديدا تسوده مفاهيم تختلف عن المفاهيم التي ارتبطت بالدولة القومية. ومن بين المفاهيم التي عرفت هذا التغيير مفهوم القوة كطريق لتحقيق الأمن بحيث أصبحت قيمة الاقتصاد هي السلاح الأول في مواجهة المنافسين والأعداء، بعدما كان الاعتماد على القوى العسكرية فقط، وهذا ما أدى إلى بروز مصطلح الحرب الاقتصادية.

وقد ارتبط الاقتصاد بالحرب منذ قديم الزمان، بحيث تعتبر حركة التوسع العسكري التي قامت بها دول الغرب والتي اقتسمت من خلال دول العالم خير دليل على هذا الارتباط. فقد كانت هذه المستعمرات تقوم على توفير المواد الأولية بأقل التكاليف وفي نفس كانت تمثل السوق المربح للمنتجات المصنعة بأعلى الأسعار فكانت تمثل المنجم والسوق في أن واحد. ومع تطور التكنولوجيات الحديثة ووسائل الإعلام والاتصال زادت حدة المنافسة بين الدول فكان لزاما عليها اتخاذ تدابير وإجراءات من أجل حماية مصالحها وتحقيق أمنها الاقتصادي، لتجد نفسها في حروب اقتصادية مع دول أخرى من خلال عمليات التجسس لسرقة خبرات المنافسين أو استغلال مواطن الضعف لديهم، أو الاضرار بأسعار صرف العملات من خلال حرب العملات وأحيانا السعي إلى تنفيذ عقوبات القانون الدولي عليها. بناء على ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التي ستقود هذه الدراسة والمتمثلة في: هل يمكن استخدام الحرب الاقتصادية ووسائلها من أجل حماية الأمن الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة: وانطلق هذا البحث من فرضية الآتية: تعتبر القوة الاقتصادية لب الأمن الاقتصادي مما يتطلب الحفاظ عليها من خلال مجابهة المنافسين.

أهداف الدراسة: تتلخص أهداف هذه الدراسة في إبراز مفهومي كل من الأمن الاقتصادي والحرب الاقتصادية اللذان يعتبران حديثي الطرح نسبيا، والكشف عن طبيعة العلاقة بين المفهومين.

أهمية الدراسة: بالرغم من وجود بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوعي الأمن الاقتصادي والحرب الاقتصادي ولكن بشكل منفرد، بالإضافة إلى عدم وجود مراجع باللغة العربية.

منهج الدراسة: وفقا لطبيعة الدراسة التي يسعى الباحثين إلى تحقيقها، تم الاعتماد على منهج الوصفي والتحليلي للإحاطة بمختلف المفاهيم بالحروب الاقتصادية وأنواعها وتبيان دورها في تحقيق الأمن الاقتصادي.

هيكل الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من تقسيمها إلى محورين:

- المحور الأول الأمن الاقتصادي؛
- المحور الثاني الحرب الاقتصادية، وكيفية استخدامها للحفاظ على الأمن الاقتصادي.

1. المحور الأول: الأمن الاقتصادي:

1.1 تعريف الأمن الاقتصادي:

يعرف الأمن، بأنه هو الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد أي خطر يهدده أو إحساس يتملك بالتحرر من الخوف .ويعرف الأمن أيضا بأنه الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها.

ولقد ورد مفهوم "للأمن" في القرآن الكريم في قوله تعالى"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ* (سورة قريش). ومن أحدث التعاريف التي أعطيت للأمن الاقتصادي نجد:

تعريف باري بوزان: أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية والذي يعتبر شرحه للأمن الاقتصادي الأكثر تداولا بحيث يرى أن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".

ويعرفه روبرت منكمار رئيس البنك الدولي الأمن الاقتصادي باعتباره مكون هام من مكونات الأمن الوطني أنه: هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكنها ببساطة أن تظل أمنة(السديري، 2014).

2.1 مكونات الأمن الاقتصادي:

يتكون الأمن الاقتصادي من عدة عناصر إلا أننا نحصرها في الجوانب التالية: الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن التكافلي (التأمين الاجتماعي) والضمان الاجتماعي والمشاريع التنموية ومشاريع مكافحة الفقر والعمل وسياسات التمويل الأصغر والأسر المنتجة وبرامج السياسة الاجتماعية أو الرعاية الاجتماعية.

أ. **الأمن الغذائي**: يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتأمين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، وقد ظهر مصطلح الأمن الغذائي بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت بين سنة 1972 و1974، أين عرف الأمن الغذائي في قمة الغذاء العالمية سنة 1974 بأنه: "توفر التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات، لتحمل التوسع في الاستهلاك ولمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار"(الجبوري، 2012).

كما جاء أيضا منظمة في تعريف التغذية والزراعة (FAO) بأن الأمن الغذائي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف، آمن ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط(FAO, June 2006).

ب. **الأمن الصحي**: لقد ظهر مفهوم الأمن الصحي في بداية سنوات التسعينات بعد حادثة الدم الملوث بفيروس السيدا(مصنوعة، 2014).كما يعرفه التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994: على أنه ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها. بينما عرفه تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 2000، على أنه: توافر الخدمة الصحية بأسعار في متناول الجميع، وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة،

سواء من خلال نظم التامين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، خاصة وان الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية التي تقتل أعداد ضخمة من الأفراد(طاش، 2014).

ت. الأمن التكافلي أو التأمين الاجتماعي والصحي: ونقصد بالأمن التكافلي، تلك السياسة التي ترمي إلى توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال إتباع نظام استقطاع جزء من مرتبات العاملين وإيداعها في صندوق معين وفقاً لقوانين ولوائح معروفة تمنح للعاملين في حالات ترك العمل أو الفصل من الخدمة أو استيفاء سن المعاش أو العجز أو المرض أو الوفاة. وهذا النظام يعرف بالتأمين الاجتماعي أو فوائد ما بعد الخدمة والذي يرتكز بصورة أساسية على تسخير عمليات التكافل وسط قطاع العاملين لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي لهم. أما الأمن التكافلي الصحي هو نظام تكافلي بين المواطنين والدولة حيث يدفع المشترك – حسب دخله – مساهمة شهرية محدودة ليتمتع هو وأفراد أسرته بالخدمات الطبية المتكاملة بغض النظر عن حجم الأسرة وحجم الخدمات المطلوبة والتي تشمل الكشف والفحص المجاني، ثم الدواء بتكلفة رمزية وهو ما يعرف بالتأمين الصحي(إسماعيل، 1994).

ث. مشاريع مكافحة الفقر: تمثل مشاريع مكافحة الفقر واحدة من أهم الطرق التي تستخدم لتخفيض معدلات الفقر في المجتمع. ويمثل الفقر الخطر الأكبر للمجتمعات المعاصرة وذلك لان الفقر هو أحد مهددات الأمن الاقتصادي، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر الإمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي، كما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل، بأنها عامل أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي، بل الأمن الشامل في المجتمع(إسماعيل، 1994).

ج. العمل: يعتبر العمل مصدراً اساسياً في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان ويعمل على تحويل الإنسان من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه هو الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة الاقتصادية والأمن الاقتصادي، ولذلك ينظر للمجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصادياً بأنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامي أو متأخر. ولذلك فان ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصادياً يعكس الوضع الاقتصادي للدولة المعينة ويعكس مدى قدرتها في تحقيق الأمن الاقتصادي(إسماعيل، 1994).

ح. السياسات الاجتماعية: تمثل سياسات الرعاية الاجتماعية المتعددة، التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات المحلية وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر وغيرها، تمثل بعداً مهماً من أبعاد تحقيق الأمن الاقتصادي، خاصة تلك البرامج والمشاريع التي تتمثل في التمويل الأصغر وبرامج الأسر المنتجة وتشغيل الخريجين ومشاريع استقرار الشباب ورعاية الطلاب، ومشاريع تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة. ولذلك لابد

من توسيع مفهوم الرعاية الاجتماعية ليشمل احتياجات وفئات أخرى في المجتمع وتفعيل برامج التدخل الاجتماعي والاقتصادي الفاعلة التي تحقق عائداً اجتماعياً كبيراً(إسماعيل، 1994).

ح. **استغلال الثروات والموارد الطبيعية:** يؤدي عدم استغلال الثروات والموارد الطبيعية وعدم العدالة في توزيع عائداتها على المجتمع إلى إضعاف الوضع الاقتصادي للدولة ، ويشير إلى وجود حالة متدنية من القدرة الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للدولة ولذلك نجد كثير من الدول لم تفكر في استغلال ثرواتها بالرغم من حاجتها الماسة لها كما توجد دول أخرى استغلت بعض ثرواتها ولكنها لم تتمكن من تحقيق العدالة في توزيع العائدات والدخول بصورة مناسبة مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة وارتفاع دعاوي التهميش والخروج عن سلطان الدولة . وأشار تقرير الأمم المتحدة للعام 2009م مثلاً إلا أن الثروة النفطية (الخيالية) لدى البلدان العربية تعطي صورة مضللة عن الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، لأنها تخفي مواطن الضعف البنيوي في عديد من الاقتصاديات العربية وما ينجم عنها من زعزعة الأمن الاقتصادي للدول. والمواطنين على حد سواء.

3.1 مصادر الأمن الاقتصادي:

أ. **المصادر الاقتصادية:** وتتمثل في:

- التنمية الاقتصادية: عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين، خلال فترة زمنية طويلة؛
- ارتباط النقود بالذهب والفضة؛
- تشجيع وتطوير المعاملات التجارية؛
- استقرار أسعار صرف العملة.

ب. **المصادر العسكرية:** الاستقرار الأمني والعسكري سبب رئيسي في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، واستقرار أسعار الصرف وانتعاش التجارة الخارجية وزيادة حركة الاستيراد والتصدير.

ت. **المصادر الاجتماعية:** وتتمثل أهمها في معدل الدخل الفردي الذي يتناقص مع الزيادة المكثفة للسكان.

ث. **المصادر الإدارية:** وتتمثل في اختيار الكفاءات الفاعلة، التخطيط، الإحصاء والاستنتاج، الرقابة والمعلومات المرتدة.

4.1 مهددات الأمن الاقتصادي:

إن تحقيق الأمن الاقتصادي في الدول يتطلب من الدولة وضع استراتيجية متكاملة تمكنها من القضاء والتصدي إلى جميع الأسباب سوآءا الداخلية والخارجية التي تتسبب لها في تشويه مؤشرات أمنها الاقتصادي وتحد من تحقيق التنمية. إذ يعتبر الأمن الاقتصادي جزء من منظومة الأمن الوطني الذي بدوره يظم عدة عناصر تتأثر بعضها ببعض سواءاً لتحقيق الامن الوطني أو لضربه مما ينجر عنها لا ما حالة التأثير في الأمن الاقتصادي ومن أجل تفادي حالة اللا–أمن اقتصادي يتوجب على الدول صد جميع مهدداته وهي ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مهددات الأمن الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة.

أ. **الحروب والنزاعات**: يفيد تقرير حديث للبنك الدولي أنّ أكثر من سبع (07) دول تضررت من آثار النزاعات وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وهي لبنان والعراق وليبيا وإيران ومصر وتونس واليمن والأردن والسودان وفلسطين، والتي تفاقمت أوضاعها الاقتصادية بعد ثورات الربيع العربي، مما أضعف اقتصادات الشرق الاوسط، فبدلاً من النهوض نحو التنمية تسببت تلك الصراعات في العودة إلى الوراء.

ب. **التبعية الاقتصادية**: تعتبر من المهددات الأساسية للأمن الاقتصادي لأي دولة خاصة الدول النامية التي تكون تابعة للدول المتقدمة، بشكل يتيح لها جني أكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها. وهناك أسباب تؤدي إلى تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة صناعيًا، منها انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة، وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية لضعف رأس المال، إضافة إلى وجود رأسمال الأجنبي والمديونية للخارج، والقروض والهيمنة على الدولة من خلال إنفاقها على التسليح والتدريب العسكري والمعلومات العسكرية. ومن أثار التبعية الاقتصادية اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة في تأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، واللجوء إلى القروض والمعونات لشراء هذه الاحتياجات، وقلة تنافس الاقتصاد المحلي في الأسواق العالمية. فالدول العربية قد تحصلت على استقلالها السياسي غير أنها مازالت مستعمرة اقتصاديا من طرف الدول المتقدمة.

فسوريا مثلا بعد اندلاع الحرب فيها، سعى حلفاء النظام إلى تقديم كافة أنواع المساندات العسكرية والسياسية من أجل التغلب على المعارضة، لكنه كان على حساب اتفاقيات ضخمة. فقد أبرمت اتفاقية مع روسيا حصلت

بموجبها على حقوق التنقيب عن النفط والغاز في كل من الساحل السوري وحمص، واتفاقيات في عدة مجالات الاتصالات والتعليم والطاقة والمواصلات والصحة واستخراج الفوسفات مع إيران. هذه الاتفاقيات جعلت من إيران وروسيا يتحكمان بالقرار السياسي والاقتصادي في سوريا.

ت. عدم توافر شبكات الأمان الاجتماعي: بحيث تشمل الضمان الاجتماعي الحديث، وبرامج التأمين الاجتماعي. فالضمان الاجتماعي، يرتبط على العموم) ولكن ليس بصورة حصرية، بتقديم دخل للفقراء، بينما يتعلق التأمين الاجتماعي بالادّخار، وهو اكتتابيّ بطبيعته. ويجري التمييز عادةً بين الترتيبات غير النظامية أو التقليدية، من جهة، والتي يتبادل فيها الأقارب أو أفراد العشيرة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في حالات الضيق من جهة، وبين البرامج الرسمية، من جهة أخرى، والتي تتولاها عادةً الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، في الآونة الأخيرة. وتقدم شبكات الأمان الاجتماعي النظامية على العموم المعونات النقدية أو العينية المباشرة، والدعم لضرورات الحياة الأساسية (وبخاصة الغذاء، والتشغيل في مشروعات الأشغال العامة).

ث. الفقر: ويمثل الفقر الخطر الأكبر للمجتمعات المعاصرة وذلك لان الفقر هو أحد مهددات الأمن الاقتصادي، وبانتشار الفقراء في المجتمع تنتشر الأمراض وسوء التغذية وتكثر الجرائم والسرقات كما تكثر حالة عدم الرضا الاجتماعي والسياسي، كما يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. ولذلك ينظر لمشاريع مكافحة الفقر وكفاءتها في التدخل، بأنها عامل أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي، بل الأمن الشامل في المجتمع.

2. المحور الأول الحروب الاقتصادية:

إن مفهوم الحرب الاقتصادية ليس بالمفهوم الجديد فقد طبق منذ القدم فعلى سبيل المثال نجد مقاطعة قريش لبني هاشم وبني عبد المطلب ومنع التعاملات معهم. غير أن أول ظهور لهذا المصطلح بمفهومه الحالي كان في الولايات المتحدة الأمريكية إبان حكم إدارة الرئيس آيزنهاور، فقد لجأ إليها في أعقاب غزو السوفييت للمجر وقمعهم لثورتها عام 1956، كما أشعلتها سيطرة حلفاء الناتو على قناة السويس. فمن أجل إجبار بريطانيا على الانسحاب من القناة، منع صندوق النقد الدولي من توفير مبلغ 561 مليون لسداد أحد الديون، ومنع بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي من تقديم قرض يبلغ 600 مليون دولار إلى بريطانيا، والتهديد بتخلص أمريكا من سندات الباوند – دولار إذا لم تنسحب بريطانيا. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الحرب الاقتصادية أكثر من 110 مرة في القرن العشرين، وذلك لفرض تغيير في السياسات أو لإنهاء برامج للتسلح أو لإسقاط حكومات.

ومن المنظور السياسي، تأخذ الحرب الاقتصادية مسما أخر وهو الحرب المالية كونها تتيح الخيارات السياسية من خلال التمويل الذي كان يجري الحصول عليه في السابق فقط عبر القوة المسلحة.

1.2. تعريف الحرب الاقتصادية:

لقد لعبت الحرب الاقتصادية في القرن العشرين دورا هاما يعادل دور الحروب العسكرية والسياسية، لأن إدامة القوات في الحرب يتطلب اقتصادا متكاملا قويا، وانتاجا ضخما من المحروقات، والأسلحة، والمعدات الحربية، كما أن المعلومات الاقتصادية عن العدو في الحرب تعد في مستوى المعلومات العسكرية والسياسية، وعليه يقتضي كشف أهم الأهداف الاقتصادية للعدو (أمين، 1982). وتم إبتكار مفهوم الجرب الاقتصادية عام 1971 من قبل Esambert و توسعته من طرف Harbulot في أوائل التسعينات (Didier Lucas, Alain tifeau, 2000) .

فمهوم الحرب الاقتصادية، وفقا لـ HarbulotوEsambert، تدل على صراع بين الدول من أجل اكتساب القوة، فالقوة هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لدولة لديها القدرة على تعديل شروط المنافسة، لتحويل السياق الاقتصادي إلى تحقيق أهدافها ولضمان تقدمها التكنولوجي والتجاري والاقتصادي وبالتالي، تقدمها السياسي. ونتيجة لنهاية الكتلة السوفيتية وبروز مفهوم العولمة، فإن الحرب الاقتصادية سوف تترجم على أنها "كل الوسائل التي تستخدمها دولة ما ضد الآخرين للدفاع عن حصتها في السوق أو زيادة قوتها(Harbulot, 2013).

يمكن أولاً تعريف الحرب الاقتصادية بالمعنى الدقيق كطريقة للحرب. هو إذن جزء من سياق الصراع بين الأمم في شكل أعمال العنف الاقتصادي: الحظر، المقاطعة، إجراءات الحصص هي أمثلة من بين أمور أخرى. يتم وضع الأسلحة الاقتصادية في خدمة مشروع سياسي، في كثير من الأحيان إضعاف الهدف. والحرب الاقتصادية هي مصطلح يستخدم لوصف السياسة الاقتصادية التي يتم اتباعها كجزء من عملية عسكرية خلال زمن الحرب، تهدف الحرب الاقتصادية إلى الاستيلاء على عصب الموارد الاقتصادية في الدولة من أجل تمكين الجيش من العمل بالكفاءة الكاملة أو حرمان العدو من الحصول على هذه الموارد، تشمل الحرب الاقتصادية الاستيلاء على الأصول المالية للعدو ومنع التصدير والحصار. والحرب الاقتصادية قد تمتد إلى زمن السلم او في حالات السلم دون ان تكون هناك اي حرب عسكرية من خلال المنافسة على الاسواق والاغراق هو واحدة من وسائل الحرب الاقتصادية(Oxford، 2016).

2.2 التطور التاريخي للحروب الاقتصادية:

مفهوم الحرب الاقتصادية ليس بالمفهوم الجديد فقد طبق منذ القدم فعلى سبيل المثال نجد مقاطعة قريش لبني هاشم وبني عبد المطلب ومنع التعاملات معهم، وما قامت به الإمبراطورية الرومانية بتوسعها في أقطار العالم. فم ظهرت على شكل حروب زراعية، كما أشار إليها كل من Alvin & Heidi Tofler في كتاب "الحرب وضد الحرب"، حيث كانت الزراعة والاستيلاء على الأراضي الزراعية المجاورة هي جوهر الحرب. وقد عبر عنها

القائد شانج في كتاباته عن." الصين أن الدولة تعتمد على الزراعة والحرب من أجل سلامتها"(ألفين، هايدي توفلر، 2000).

ومع ظهور الثورة الصناعية، التي أدت لحدوث نقلة في وسائل الإنتاج والقيم الاجتماعية والأنظمة السياسية، وبدأ عصر الدولة القومية الأكثر قوة وثراء، وزاد الصراع حول السيطرة على الأسواق، هذا ما شجع على تطوير الأسلحة من أجل الفوز بالحرب(سلمان، 2004). وأمثلة ذلك حرب الثلاثين(1618–1648)، حروب لويس الرابع عشر(1667–1713)، حروب الثورة الفرنسية، ونابليون (1792–1814)، كلها أسفرت عن مدى أهمية الحرب في تغيير السياسة العالمية حيث قامت من أجل من يحكم العالم (غيلين، 2009).

غير أن أول ظهور لهذا المصطلح بمفهومه الحالي كان في بريطانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويرى اللورد Lionel Robins، أحد أبرز الاقتصاديين البريطانيين أن:" ما من حرب إلا وهناك سبب اقتصادي وراءها"، بحيث يحاول روبنز إثبات تغلغل العوامل الاقتصادية في مسببات الحروب (برودي، 1985). وتعتبر بريطانيا أول من استخدم هذا المصطلح عقب الحرب العالمية الثانية، واعتبرته انعكاسا للتطورات والنظريات القديمة بمفهوم الحصار البحري، وفي ثلاثينيات القرن العشرين أوجدت الحكومة البريطانية وزارة باسم "وزارة الحرب الاقتصادية بدلا من "وزارة الحصار"، التي أنشأت إبان الحرب العالمية الأولى. واستهدفت الحرب الاقتصادية السيطرة على تجارة العدو ومصادرها(خالد، 1985).

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لجأت حكومة الرئيس آيزنهاور، إلى الحرب الاقتصادية في أعقاب غزو السوفييت للمجر وقمعهم لثورتها عام 1956، كما أشعلتها سيطرة حلفاء الناتو على قناة السويس. فمن أجل إجبار بريطانيا على الانسحاب من القناة، منع صندوق النقد الدولي من توفير مبلغ 561 مليون لسداد أحد الديون، ومنع بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي من تقديم قرض يبلغ 600 مليون دولار إلى بريطانيا، والتهديد بتخلص أمريكا من سندات الباوند – دولار إذا لم تنسحب بريطانيا. وقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الحرب الاقتصادية أكثر من 110 مرة في القرن العشرين، وذلك لفرض تغيير في السياسات أو لإنهاء برامج للتسلح أو لإسقاط حكومات.

3.2 مقومات الحروب الاقتصادية:

تعتبر مقومات الحرب الاقتصادية الدعامة الأساسية لأي دولة حتى تستطيع من اتخاذ المواقف الهجومية كما تعتر أيضا أليات للدفاع عن أمنها الاقتصادي ونجد منها (قتيبة، 2012):

- قوة ميزان المدفوعات داخل الدولة وقدرته على عدم التأثر بالصدمات الخارجية أو امتصاصها؛
- قوة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية وما تتمتع هذه العملة من قيمة مقارنة بالعملات الأخرى من خلال نظام سعر الصرف الخاضعة لأليات السوق؛
- قوة الجهاز الانتاجي داخل الدولة وقدرته على سد الاحتياجات الداخلية والقدرة على إيجاد فائض قادر على المنافسة عند التصدير؛

- مرونة الجهاز الانتاجي في إنتاج السلع المختلفة، فعلى سبيل المثال شركة جنرال موتورز للسيارات بالولايات المتحدة الأمريكية بإمكانها التحول لإنتاج الدبابات أيضا؛
- كبر حجم السوق الداخلي في الدولة واتساعه وتنوعه بحيث يكون السوق الداخلي متوافقا مع إمكانات الدول الإنتاجية، ويمكنه استيعاب النشاط الإنتاجي والخدمي.

4.2 أنواع الحروب الاقتصادية:

تعتبر الحرب الاقتصادية من أكثر الأساليب السلمية تعقيدا، حيث تركز فعاليتها دائما على فرض القيود الاقتصادية على نشاط العدو، ويمكن حصر إجراءات الطبيعة العامة للحرب الاقتصادية في(لويس سي بلتيروجي، إيزل بيرسي، 1975):

- حرمان العدو من الموارد؛
- حرمانه من التجارة؛
- حرمانه من رأس المال؛
- التأثير على قوته العاملة.

وتعتبر الحرب الاقتصادية من أهم عناصر الحرب النفسية، فهي تهدف للقضاء على معنويات العدو، بخلق جو من عدم الاستقرار الداخلي. ويمكن التفرقة بين أنواع الحروب الاقتصادية وذلك من قدم أو حداثة أدواتها بحيث نجد:

أ. **الحروب الاقتصادية التقليدية**: وهي الحروب المستخدمة قبل القرن الواحد والعشرين، ومنها:

أ1. المقاطعة الاقتصادية: تعد المقاطعة الاقتصادية سلاح ردع فعال في مواجهته الأخر وتطويع إرادته، لما تستطيع إلحاقه به من أضرار اقتصادية، كتراجع حجم المبيعات والصادرات، وما يترتب على ذلك من أثار سلبية سياسية واجتماعية. وقد حفل التاريخ الإنساني بصور من ممارسة المقاطعة الاقتصادية في وجه الخصوم كسلاح ردع أو وسيلة للضغط، ونسرد فيما يلي بعض الأمثلة التي تشهد على ذلك:

- ائتمار قريش واتفاقهم، على بني هاشم وبني عبد المطلب، على ألا ينكحوا إليهم ولا ينكحوا من عندهم ولا يبيعوهم شيئا ولا يبتاعوا منهم، وقد استمرت إلى قرابة ثلاثة سنوات؛
- في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وفي إبان حركة تحرير إيرلندا ضد السيطرة الإنجليزية، امتنع حلف الفلاحين، من التعامل مع وكيل أحد اللوردات الإنجليز من أصحاب الإقطاعات الزراعية في إيرلندا (عطيةالله، 1980).
- في عام 1921، أصدر حزب الوفد المصري بعد اعتقال رئيسه سعد زغلول، قرارا بالمقاطعة الشاملة للإنجليز، وشمل قرار المقاطعة حث المصريين على سحب ودائعهم من المصارف الإنجليزية، وامتناع التجار المصريين من استيراد بضائعهم على متن السفن الإنجليزية ومقاطعة التجار الانجليز بشكل عام.

- بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، امتنع الكثير من الأوروبيين من شراء البضائع الألمانية وذلك بسبب احتلال بلدانهم.
- لقد كانت الولايات المتحدة رائدة في استخدام المقاطعة ولا يتسع المقام لذكر المقاطعة الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة ضد خصومها، لكن يكفي أن تعرف أنه بين عامي (1993–1996) استخدمته ستين مرة ضد 35 بلداً، وكان للدول العربية النصيب الأكبر من هذه العقوبات.
- لا تشتري البضائع الروسية: حملة المقاومة السلمية لمقاطعة التجارة الروسية في أوكرانيا. بدأ هذا احتجاج في 14 آب 2013 كرد فعل على حظر روسيا الاتحادية ضد أوكرانيا. نُظمت هذه الحملة من قبل الحركة المدنية "فيدسيتش" (المقاومة بالعربية) في وسائط التواصل الاجتماعي. شملت الحملة حولي 45 مدينة وبلدة بالانتشار المتوسع للمنشورات والملصقات والورقات اللاصقة. بعد تضاءل الحملة في أيام بدء المظاهرات في الميدان الأوروبي تم استئنافها وتصاعدها في 2 آذار 2014 خلال أزمة القرم والتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. وتعود أسباب هذه الحملة إلى قيام المصلحة الجمركية الروسية بإدراج جميع الشركات الأوكرانية المصدرة ضمن قائمة الشركات الخطرة، مما أدى إلى تلف السلع الأوكرانية وسميت هده الأخيرة بحرب اللحم، حرب الجبن وحرب الشوكولاتة. وقد انتشرت حملة مقاطعة البضائع الروسية إلى جميع دول البلطيق والولايات المتحدة الأمريكية والتشيك والبعض من الدول الأوروبية، وقد امتدت الأزمة حتى إلى إعلان بريطانيا إلى عدم حضور أي تمثيل سياسي لها في كأس العالم 2018 المقام في روسيا.
- الأزمة الدبلوماسية بين دول الخليج مع قطر سنة 2017: في يوم 5 يونيو 2017 قررت كل من: السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، وتبعتها حكومة اليمن، وجزر المالديف، جزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر. وفي يوم 6 يونيو 2017، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن. كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع دولة قطر. وفي 7 يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر. وتعوز دول الخليج أسباب هذا الموقف اتجاه الطرف القطري، إلى الموقف القطري في انقلاب 3 يونيو في مصر ودعمها لثورات الربيع العربي في الدول العربية محاولة بذلك زعزعة الوضع الأمني للدول إضافة إلى علاقة الحكومة القطرية مع جماعة الإخوان المسلمين والتعاطي الإعلامي لقناة الجزيرة مع بعض الأحداث، والأهم من ذلك تأييدها الصريح لدولة إيران اتجاه الوضع السوري.

أ2. الحصار الاقتصادي: يعتبر الحصار الاقتصادي من أسلحة الدمار الشامل وفق تعريف محكمة العدل الدولية، تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية بدرجات مختلفة ضد الشعوب التي تتمرد على سيطرتها (مسلم، 1999).

ويقول الكاتب "مايكل ولزريان" أن الحصار من أقدم صور الحرب الشاملة، ويشير إلى حصار الرومان للقدس والبروسية لباريس، والنازيين للنينغراد، ويتم تطبيقه وفرضه لبث الرعب بين المدنيين، الذين قد تتأثر قواهم وإرادتهم، ويقول ج.سيمسون هاراك المختص في الأعراف في فيرفيلو-جامعة كونكتيكت الأمريكية: "أن السياسة

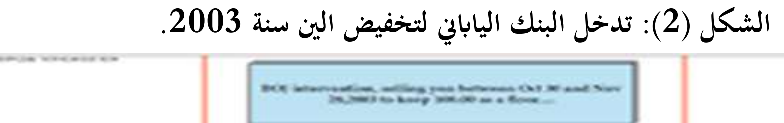
المتبعة ضد العراق هي حصار حقيقي، وإن تفرض في أحسن الأحوال على مدن، فإنه للأول مرة في التاريخ يفرض على بلد بأكمله" (المفتي، 2000). ويعد الحصار جريمة إنسانية، دبرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق منذ عام 1988، الذي شهد انبثاقا وتنسيقا أمريكيا-صهيونيا لمواجهة ما سمي حينها بـ " برامج التسليح العربي"، وكان للعراق النصيب الأوفر من عمل هذه اللجنة. بحيث قال رون بن يشاي في حديثه لصحيفة "يديعوت أحرولوت" في 1989/07/28، بأن الجيش العراقي قد اكتسب تجربة قتالية ولوجستية عظيمة القيمة، وادعى أمون حاشاك في حديثه للصحيفة نفسها، في 1989/12/21، أن جيش العراق الضخم وقدرته القتالية عقب حرب الخليج، والقدرة الصناعية والبنية التقنية اللتين بنتهما الدولة في سنوات الحرب، بما في ذلك مجال الأسلحة كلها، تتطلب من إسرائيل أن تتابع جيدا ما يحدث في هذه الدولة. بحيث كان الحصار المفروض على العراق وسيلة للتجسس على الاقتصاد العراقي.

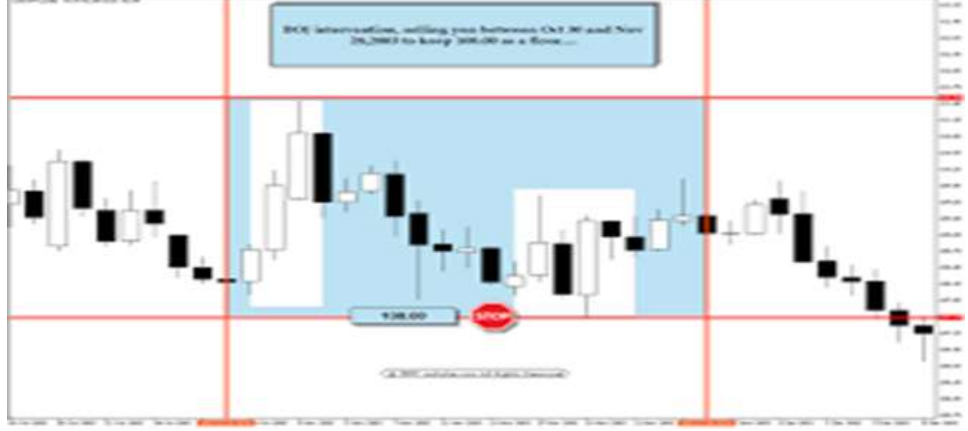
ب. الحروب الاقتصادية الحديثة (حروب القرن الواحد والعشرين): وهي الحروب التي برزت استخدامها خلال القرن الواحد والعشرين، والتي تعتمد على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي ومنها:

ب1. حرب العملات: حرب العملات تعتبر أخر المستجدات الحاصلة في العلاقات الدولية الاقتصادية بين الدول، بعد الخلاف الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية إضافة إلى اليابان وبعض دول العالم من جهة والصين من جهة أخرى، من أجل الضغط على هده الأخيرة لرفع قيمة عملتها والتقليل من حجم صادراتها إلى الأسواق العالمية. وبالرغم من أن هذه الظاهرة كانت منذ القدم وتزامنها مع أغلب الأزمات الاقتصادية العالمية، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام والدراسة الكافية إلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بحيث صرح الوزير المالي البرازيلي جيدو مانتيجا في سبتمبر 2010، بأن البنوك انزلقت في حرب عملات عالمية، وأعلن عن القيام بشراء كميات كبيرة من الدولار الأمريكي كي يحافظ على سعر الصرف للريال البرازيلي (Daniel W, Drezner, 2010). وتعرف حرب العملات على أنها:" اعتماد الدول الكبرى على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى، وتقليص حجم ثرواتها عن طريق استخدام السياسة النقدية، والتدخل في أسواق تبادل المعلومات، كشكل من أشكال الحرب الاقتصادية الباردة، عبر انتهاج سياسات تؤدي إلى خفض قيمة عملتها المحلية، من أجل دعم القطاعات الرئيسية، لاسيما القطاعات التصديرية، ما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين، إذا ما استخدم على نطاق واسع حول العالم" (Posen, Adam S, 2004). كما تعرف أيضا على أنها:" قيام الدول بالتلاعب بقيمة عملاتها وتخفيضها أو منعها من الارتفاع في محاولة منها لتشجيع صادراتها وخفض وارداتها وبالتالي تخفيض العجز في ميزانها التجاري أو تحقيق الفوائض فيه، ومن ثم رفع مستويات التشغيل ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو (السلوم، 2010). ومن أشهر التدخلات ما قام به كل البنك المركزي الياباني والبنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي، بحيث قامت اليابان في عام 2003 ببيع الين بشكل تدريجي، بما قيمته 1.5996 تريليون في الفترة ما بين 26 سبتمبر و30 أكتوبر من نفس العام، من أجل

تفادي سقوط قيمة الدولار أمام الين تحت مستوى 108 تقريبا وهو أنسب مستوى للتصدير أنداك (Lindsay Whipp, Peter Garnham, 2010)، حسب الشكل أدناه:

الشكل (2): تدخل البنك الياباني لتخفيض الين سنة 2003.





المصدر: (جلال، 2010)، مرجع سبق ذكره

أما البنك المركزي السويسري فكان يقوم بالتدخل كل ما ارتفعت قيمة الفرنك السويسري بشكل غير مرغوب فيه أو بما يتعارض مع سياستها التصديرية(Song, Hongbing, 2007) بحيث يعتبر الاقتصاد السويسري من الاقتصاديات المصنعة وتعتبر الصادرات من الدعائم الأساسية لتحقيق النمو، والشكل التالي يوضح كيفية هذا التدخل:

الشكل (3): تدخل البنك السويسري لتخفيض الفرنك السويسري سنة 2010.

المصدر: (جلال، 2010)، مرجع سبق ذكره

ولعل أشهر حروب العملات القائمة في الوقت الحالي، هي القائمة ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تتهم هذه الأخيرة الصين بالقيام على بقاء انخفاض اليوان أو الرنميني بنسبة ما بين 25% إلى 40 %مقارنة مع قيمته الحقيقية، بهدف تحقيق مكاسب على حساب الاقتصاد الأمريكي. ففي عام 2009

تمكنت الصين من تحقيق أكبر احتياطي نقدي للعملات والذهب والمركز الأول عالميا في التصدير وفق احصائيات منظمة التجارة العالمية تليها كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب2. التجسس الاقتصادي: إن التقدم الاقتصادي اليوم رهين بالقدرة على الحصول على المعلومة الاقتصادية والسبق في الحصول عليها، لهذا استحدثت أجهزة المخابرات العالمية نوعا جديدا سمي بـ "التجسس الاقتصادي"، يعتمد على جمع البيانات والمعلومات للشركات والأوضاع الاقتصادية للدول الأخرى وعملية تحليلها. و التجسس الاقتصادي هو " الفعل الذي يساعد على في الحصول على معلومات ومعطيات هامة ذات نفع اقتصادي، بدون رضا الطرف المتجسس عليه، هذا ما يكبده خسائر أو إعاقات في السوق الاقتصادي". كما يعرفه محسن الخضيري على أنه " النشاط الإنساني الذي يعمل على تأمين الذات بالحصول على البيانات والمعلومات التي تمكننا من المعرفة المسبقة بالوقائع والأحداث والسلوك المستقبلي للكيانات المختلفة والتي قد تؤثر سلبا وإيجابا على الأمن الاقتصادي للدولة (سلامة، 2003).بحيث يحدد مفهوم التجسس الاقتصادي في المهام التي يقوم بها وفي الأنشطة التي يمارسها، سواء في جمع المعلومات أو زرع العناصر الموالية لها، في أو في ممارسة الضغط لعقد الصفقات أو تأمين الذات من أي اختراق وبالتالي حماية أمنها الاقتصادي. ومن الأساليب المنتهجة في عملية التجسس نجد:

- تجنيد وزرع الأفراد داخل المؤسسات الاقتصادية المنافسة؛
- التجسس الالكتروني: وهو ناتج عن الثورة المعلوماتية ويتم عن طريق شبكة الأنترنيت من خلال الاختراق الالكتروني لمواقع المؤسسات المنافسة وقواعد البيانات الخاصة بها؛
- عمليات الإنتاج المشترك: غالبا ما يبدأ من خلال الشركات التي توشك على الإفلاس والتي لها قيود وعقبات قانونية أو إجرامية تحول دون القيام بإنتاج أو تسويق منفرد وفي هذه الحالة تتسنى للجاسوس الفرصة بالاتصال بالشركة التي تكون على استعداد بمنح براءات الاختراع وأسرار الصناعة، مقابل مبالغ نقدية بحيث من خلال الإنتاج المشترك تشكل غطاء لنقل التكنولوجية المتقدمة(هيكل، 2001).

وتعد عمليات الجاسوسية الاقتصادية التي شهدتها الحرب العالمية الثانية خير مثال في هذا المجال، فقد بعث جاسوس ألماني عمل في اليابان لحساب الاتحاد السوفيتي يدعي ريتشارد سيرج رسالة قصيرة تضمنت معلومات عن بعض أوجه النشاط الاقتصادي غيرت مسار الحرب بل كان لها أثر حاسم في هزيمة ألمانيا. تقول رسالة سيرج "إن مصانع الملابس تنتج ملابس صيفية خفيفة ومصانع الثلج في اليابان تعمل بكامل طاقتها وتتوسع في إنتاج الثلج" ومن هذه الكلمات تأكد السوفييت أن اليابان لن تهاجم حدودهم كما كان معتقداً من قبل، وأن العمليات العسكرية اليابانية سوف تتجه إلى جنوب آسيا حيث الجو شديد الحرارة والرطوبة، وبهذه المعلومة المستنتجة استطاع السوفييت أن يوحدوا جيشهم علي الجبهة الألمانية ليسجلوا انتصاراً حاسماً على الجيش النازي الذي كان يعتمد على انقسام الجيش السوفيتي على جبهتين: في الشرق لمواجهة اليابان وفى الغرب لمواجهته.

كما قامت أجهزة مخابرات الحلفاء بتحليل العلامات والأرقام المسلسلة على المعدات الصناعية التي استولت عليها قواتهم، وبدراسة الأرقام المسلسلة والعلامات الأخرى على حوالي 13 ألفاً من الإطارات الألمانية استطاع

ضباط المخابرات الاقتصادية في الولايات الأمريكية أن يحسبوا عدد الإطارات التي ينتجها الألمان شهرياً. فمن خلال دراسة الأرقام المصبوبة على الإطارات أمكن معرفة عدد القوالب المستخدمة في الإنتاج وبدراسة العلامات التي تبين النسبة المئوية للمطاط المستعمل عرفوا معدلات استهلاك مخزون المطاط الخام لدى الألمان، وبحساب إنتاج إطارات الطائرات تمت مراجعة تقديرات إنتاج الطائرات. وقد كشفت هذه العمليات في مجال الدبابات أن الأرقام المسجلة عليها تعنى أن إنتاج ألمانيا من الدبابات يزيد كثيراً عن تقديرات الحلفاء لها، إذ تبين أنها أنتجت 8 1ألفاً عام 1942 وليس 3400 كما كان يعتقد، وكانت العلامات على صندوق التروس والمدفع وأجهزة التبريد ومحركات إدارة الأبراج معلومات إضافية، كما خضعت منتجات ألمانية أخرى عديدة لهذه العملية منها: السيارات والمدافع والذخيرة والقنابل الطائرات والصواريخ، وقد أكدت المقارنة بالمعلومات التي أمكن الحصول عليها بعد الحرب ضرورة الاعتماد على التقديرات المستخلصة من تحليل العلامات.

ومن أحدث حوادث التجسس الاقتصادي نجد قضية الايرباص (1994-1995): في إطار محاولة المملكة العربية السعودية لإقتناء طائرات مدنية من الشركة الأوروبية "إيرباص Airbus" بقيمة 06 مليار دولار، قامت شبكة "Echelon" بترصد فاكسات ومكالمات هاتفية تمت بين الطرفين وسلمت هذه المعلومات إلى شركة "بوينغ ماكدونال دوغلاس Boeing McDonnell Douglas" الأمريكية والتي استطاعت الظفر بالعقد والفوز على منافستها الأوروبية. وقد ضغطت بوينغ على إيرباص عندما هددتها بفضح محاولات مسؤولين ساميين في الشركة، سعو إلى رشوة مسئولين سعوديين. بالإضافة إلى قضية سامسونج وأبل: في عام 2012، بعد طرح شركة سامسونج للهاتف الذكي Galaxy S3، تقدمت أبل بدعوة قضائية مفادها سرقة شركة سامسونج لـ 09 براءات اختراع خاصة بها من بينها: تكنولوجيا التصحيح الذاتي، خاصية سحب الأصبع على الشاشة لفتح الهاتف بالإضافة إلى تحويل النص إلى رابط نشط، والتي قامت بإدراجها ضمن هواتفها من فئة الـ .Galaxy S3 وبالرغم من أن الحكم صدر لصالح شركة أبل وفوزها في جميع الجولات وتم سحب منتج الـ Galaxys S3 من الأسواق، غير أن هذا لم يمنع شركة سامسونج من النمو والاستمرار.

كما تجدر الإشارة أن هذه الحادثة لم تكن سابقة بالنسبة لشركة سامسونج، فسبق لها ـن واجهت عدة اتهامات من الشركة اليابانية Sharp.

الخاتمة:

إن تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع في ظل التهديدات الخارجية يتطلبتحركا شاملاً ومتكاملا لجميع الإمكانيات خاصة الاقتصادية منها، بحيث تستطيع الدفاع عن الأخطار المحتملة وكذلك تستطيع اقتناص الفرص الاقتصادية الممكنة من خلال معرفة إمكانيات واستعدادات الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى وتحسس اخبارها وقدراتها. بيد أن الأمر لايتوقف عند هذا الإجراء الضروري، ولكن يتطلب كذلك معرفة الواقع الاقتصادي للبلد وقياس إمكانياته، ورفع زمام المبادرة في كافة القضايا الاقتصادية الداخلية والخارجية، واقتناص الفرص التجارية الإقليمية والدولية، وجذب رؤوس الأموال لتشجيع الإستثمارات المحلية. وبالتالي أصبحت الحرب الاقتصادية هي السبيل في تحقيق ذلك بالرغم من عدم مشروعية بعض وسائلها.

قائمة المراجع:

- عطية الله أحمد. (1980). القاموس السياسي. مصر، ط4: دار النهظة العربية.
- قتيبة الأحمد. (2012). الحروب الاقتصادية. رسالة ماجستير. سوريا، إقتصاد عام: جامعة دمشق.
- مصنوعة أحمد. (2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع والمأمول. الملتقى الدولي التاسع: حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014. جامعة الشلف.
- ألفين، هايدي توفلر. (2000). الحرب وضد الحرب. جمهورية مصر العربية: دار المعارف.
- برودي برنارد. (1985). الحرب والسياسة ترجمة علي حداد. بيروت: دار المروج.
- السلوم حسين أحمد. (2010). حرب العملات. مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 10.
- الجبوري رقية خلف حمد. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد58.
- غيلين روبرت. (2009). الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب الأيوبي.
- سلامة سالم أحمد. (2003). التجسس الاقتصادي في الكتاب والسنة. كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة.
- سلمان سلمان رشيد. (2004). البعد الاستراتيجي للمعرفة. مركز الخليج للأبحاث، ط1.
- مسلم طلعت. (09 05, 1999). الحصار والعدوان على العراق: قضية عربية ودولية. صحيفة الثورة، بغداد.
- طاش عبلة. (2014). التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد. رسالة ماجستير. تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة فرحات عباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- توح أبو الذهب هيكل. (يناير, 2001). التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي. سلسلة كراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- بلتيروجي سي لويس ، إيزلبيرسي. (1975). الجغرافية العسكرية، ترجمة: عبد الرزاق حسين. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- محمد إسماعيل. (1994). الأثار الاجتماعية لإنعدام الأمن الاقتصادي. تم الاسترداد من مركز التنوير المعرفي متاح على الرابط: http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemd =94.
- السديري محمد بن سلطان. (2014). رؤية استراتيجية للحد من تقلبات أسعار النفط على الأمن الاقتصادي السعودي. رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاستراتيجية،، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- جلال محمد. (بلا تاريخ). حرب العملات وصراع البقاء. تم الاسترداد من الاقتصاد العالمي: www.ecPulse.com
- محمد خالد. (1985). حرب الاستنزاف. بغداد: بحث مقدم في ندوة الحوار العقيدة العسكرية للقوات المسلحة.
- محمد فتحي أمين. (1982). قاموس المصطلحات العسكرية. بغداد: المطابع العسكرية.
- المفتي نرمين. (2000). الحصار والكلمة الإنجليزية المناسبة. صحيفة الثورة.
- Adam S. Posen. (2004). Avoiding currency war, How a new "dual-key" exchange rate system could help the united states, Japan, the Eurozone and China find a way out, The International Economy Summer 2004.
- Christian Harbulot. (2013). L'étude de la guerre économique et des problématiques. L’intelligence économique dans un monde globalisé. L’institut espagnol d’études stratégiques.
- Daniel W, Drezner. (2010). Will currency Followtha Flag, International Relation of Thaassia Pacific. volume10 .
- Didier Lucas et Alain Tiffreau. (2000). Guerre économique et information : les stratégies de subversion, Ellipse, 1999-2000.
- FAO. (2006). Food Security, June 2006, Issue 2.
- Lindsay Whipp and Peter Garnham. (2010). Tokyo currency move surprises markets. Financial Times, September 2010.
- Oxford. (2016). Oxford Dictionnary .
- Song, Hongbing, Currency war, Beijing, China Citic Press, 2007.